4- أسباب الفساد الإداري والمالي

أ. أسباب الفساد من وجهة نظر المنظرين

أكد منظروا وباحثوا علم الإدارة والسلوك التنظيمي على وجود ثلاث (03) فئات حددت أسباب الفساد وهي:

- **الفئة الأولى:**
  - **أسباب حضرية**
  - **أسباب سياسية**
- **الفئة الثانية:**
  - **أسباب هيكلية**
  - **أسباب قيمية**
  - **أسباب اقتصادية**
- **الفئة الثالثة:**
  - **أسباب بيولوجية وفيزيولوجية**
  - **أسباب اجتماعية**
  - **أسباب مركبة**

- **الأسباب الحضرية والثقافية للفساد**

هيمنة التقاليد البالية والقديمة في مواجهة قيم جديدة أي، تعارض قيم وثقافة الفرد الموظف في المؤسسة مع القواعد الرسمية المعتمدة في العمل، والانضباط والالتزام أمام الرؤساء والولاة للمنظمة، فيستجيب الفرد لثقافته وتقاليده على حساب القواعد الرسمية للمؤسسة، بالتالي يمكن اعتبار تلك القيم والثقافة منحرفة عما هوة مطلوب تنظيميا، فينشأ صراع ثقافي ينتهي بتغلب الثقافة التقليدية، فيحصل الفساد والتعدي على القوانين التنظيمية.

- **الأسباب السياسية**

تتمثل أساسا في غياب الديمقراطية ومبادئها في النظام السياسي، أو ما يعتبره الكثيرون غياب شرعية الحكم السياسي، وبالتالي الافتقار الى أساليب الحكم الموسع، وهيمنة الأفكار

والممارسات الدكتاتورية والاحتكارية والولاءات الحزبية والايديولوجية في تسيير أمور الدولة، وانعكاساته على باقي القطاعات، مثل العدالة الاقتصاد والادارة...

كذلك تؤدي السيطرة على وسائل الاعلام والتحكم فيها، الى عدم الكشف عن بؤر الفساد والفاسدين، من خلال توجيهها الى تناول قضايا سطحية، اضافة الى الهيمنة على منظمات المجتمع المدني، فتصبح مجرد أداة للإدارة أو للأحزاب أو لأصحاب المال والنفوذ.

ويوجد لدى قادة بعض الدول أجندات مع قوى خارجية قائمة على مصالح ضيقة مشبوهة وصفقات وفساد، خاصة في افريقيا.

ومع هذا، تبقى الكثير من الممارسات السائدة في دول العالم الثالث، والتي يطلق عليها ديمقراطية، كالانتخابات والتعددية الحزبية والفصل بين السلطات... مجرد شعارات وديمقراطية شكلية للتعمية والتمويه أمام الخارج خاصة، وتخفيف الضغوط على تلك الدول، وصدق من اعتبر هذه الأسباب السياسية أم الفساد.

- الأسباب الهيكلية والتنظيمية والادارية

تتمثل في الاختلالات البنيوية التي تظهر في تراتبية الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وما ينجر عنها من تداخل في الصلاحيات والأوامر والتوجيهات والمسؤوليات، وكذلك قدم أجهزة الرقابة وعدم تماشيها مع التطورات، مما يؤدي الى ضعف النظام الرقابي وغياب المحاسبة والعقاب، كذلك التضخم الوظيفي وكثرة الموظفين دون مبرر، أو ما يسمى بالبطالة المقنعة، أي وجود عمال أكبر من اللازم وبالتالي عاملين لا يؤدون أي عمل، وعدم تطبيق القوانين الزجرية بصرامة وحزم، لغياب القيادة الإدارية القوية والنزيهة، عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة تقود إلى التزام عالٍ، وكبر حجم المنظمة يؤدي الى نوع من التسيب واللامسؤولية والتباعد، وغياب الشفافية والوضوح في أعمال المنظمة، وعدم وجود نظم حوافز عادل.

- الأسباب الاقتصادية

تتمثل في تسمم البيئة الاقتصادية وعدم رضى الموظفين على الرواتب والحوافز، بسبب غياب المساواة في الأجر وفقا لمعيار الجهد والكفاءة، وكذلك الرغبة في الكسب السريع من

طرف بعض الموظفين، من خلال التهرب الضريبي والجمركي، وعقد صفقات غير قانونية عبر الرشاوي أو الابتزاز، وغياب منظومة محكمة من آليات الرقابة والشفافية والمحاسبة تتعدى النصوص على الورق إلى التطبيق بصرامة وإرادة وحزم على جميع الفاسدين داخل المؤسسات.

كذلك يعد تفشي الفقر والبطالة كظواهر اقتصادية تنعكس على الحياة الاجتماعية من أهم أسباب الفساد، لأن نسبة من الفقراء البطالين لن ينتظروا كثيرا قبل أن يقدموا على أعمال السلب والسرقة والاعتداء على ممتلكات الغير... وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " لو كان الفقر رجلا لقتلته "، كما قيل أيضا: " اذا لم يبدأ المسؤول بمحاربة الفقر والبطالة، فانه سينتهي بمحاربة الفقراء والبطالين".

كذلك هناك سبب آخر، وهو تدخل الدولة أو الادارات والحكومات ومحاولة تحكمها في آليات السوق بالطرق البيروقراطية، من خلال التخطيط المركزي البعيد عن الواقع وغير المواكب للمتغيرات، فيسبب ذلك ضياعا للموارد والجهد والوقت.

كما تحصل عمليات فساد ملازمة لعمليات الخوصصة التي تمر بها المؤسسات خلال مراحل الانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الليبيرالي.[1]

- **الأسباب القيمية**

مثل الفراغ الروحي والضعف في الوازع الديني والفكري، وغياب روح الانتماء الوطني والضمير المهني الحي، والنظرة الأخلاقية للبشر وللأمور.

- **الأسباب البيولوجية**

أي الأسباب الوراثية والتي لها صلة بالجانب الجسمي للعامل، أي استعداداته النفسية والخلقية والتنشئة التي تلقاها وورثها من محيطه الأسري.

(1) فيروز زرارقة، **الفساد في المجتمع الجزائري واستراتيجية الحد منه**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، ط2، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08- 09 أفريل 2007، ص86.

- **الأسباب الاجتماعية**

تعد العادات والتقاليد الاجتماعية عاملا من عوامل الفساد؛ حيث تسود داخل بعض المجتمعات قيم المجاملة والقبلية... أي الروح العاطفية، مما يؤدي إلى اهمال العمل، أمام تيار الانتماء الاجتماعي.[1]

ان سيادة ثقافة العلاقات الاجتماعية والقرابة العائلية والصداقة والمحاباة، تؤدي الى الخلط بينها وبين مقتضيات العمل أو الوظيفة العامة، وهذه قيم سلبية للغاية، لأنها لا ترتكز عل مبدأ الاستحقاق والكفاءة وفعالية الأداء.

هذه المظاهر السلبية المتفشية في الادارات بسبب الذهنيات غير الاحترافية، أدت الى خلق ما يسمى في مجتمعنا الجزائري " المعريفة "، وفي هذا الصدد يقول الصحفي الفرنسي **بول بالطا** المعروف بملازمته لأنشطة الرئيس الراحل هواري بومدين، بعد سنوات من عيشه في الجزائر في كتابه الفرق بيننا وبينهم احترام القانون: " ان الفرد الجزائري عندما يدخل الى مؤسسة أو ادارة عمومية، فهو لا يفكر في الشباك الذي يقدم له الخدمة العامة، بل يبحث عن شخص ما يعرفه ليقدم له الخدمة قبل الآخرين، دون احترام لدوره رغم أنه يحق له تلقي تلك الخدمة، والموظف الذي ساعده وجامله، ينتظر رد خدمته ودينه عليه في أول منعرج..."

وعليه، وكما قال أحد المواطنين النزهاء، لا يوجد سبب يدعو الى اللجوء الى معارفنا لتحصيل الحقوق التي يكفلها القانون، اننا نحن من صنعنا هذا الفساد عندما نلهث خلف المعارف بداع أو بغير داع.

وتشيع ثقافة أخرى سلبية في بعض المجتمعات المحلية، تتمثل في ثقافة التفاخر الاجتماعي أو البريستيج، والتي تولد ترفا وتبذيرا لدى طبقات اجتماعية معينة، وتسبب فسادا وهدرا للموارد والأموال.

(1) حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد إداري، تجاري، سياسي، اجتماعي، ثقافي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص37.

الى جانب ما سبق، تؤثر الظروف الصعبة كتدني مستوى المعيشة للمواطنين في توجههم الى سلوك طرق الفساد، لكن هذا لا يعني أنه حكر على الفقراء والمحتاجين فقط، فكثير من ذوي الثراء الفاحش والغنى فاسدين، إلا أن تفشي الفقر والطبقية واللاعدالة الاجتماعية يزيد من انتشار ظاهرة الفساد، ويعطيها بعدا أفقيا واسعا وانتشارا في مختلف فئات المجتمع المهمشة، وذلك يعود لتمردهم على تلك الأوضاع، ومحاولتهم تحسين أحوالهم وظروفهم الاجتماعية والصحية وغيرها، وكوسيلة تعبير أيضا على رفضهم لنظام توزيع الثروة بالشكل الموجود، فيقبلون على الرشوة والاختلاس وتجارة الممنوعات... الخ.

- الأسباب القانونية

مثل وجود قوانين تعسفية تدفع للتحايل لأنها غير منصفة ولأنها وضعت على مقاس البعض من أصحاب النفوذ، وكذلك الإزدواجية في تأويل القوانين بسبب غموضها...

- الأسباب المركبة

وهي أسباب معقدة، لأنها تجمع بين جميع الأسباب والعوامل السابقة.

إضافة إلى ما سبق هناك أسباب أخرى للفساد، يمكن ادراجها كأسباب عامة، وهي:

ب. الأسباب العامة لفساد

- ✓ ضعف المؤسسات... وخاصة تضارب المصالح.
- ✓ السعي للربح السريع.
- ✓ ضعف دور التوعية في المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها.
- ✓ عدم تطبيق القانون بصرامة...الخ.
- ✓ اللامساواة في الأجور وتوزيع الثروة.
- ✓ ضعف الضمير الوطني والوازع الديني لدى كثير من المسؤولين، وكذلك الأمر ينسحب على باقي المواطنين (إذا صلح القائد فمن يجرؤ على الفساد).
- ✓ عدم الفصل بين السلطات.
- ✓ ضعف المجتمع المدني وتبعيته للإدارة.

- ✓ عدم المعرفة بالحقوق والواجبات.
- ✓ عدم استقلال القضاء.
- ✓ غياب حرية الإعلام.

الأستاذ بوصنبورة عبد الله، جامعة 8 ماي 1945

5-آثار الفساد الإداري والمالي:

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمال أهم هذه النتائج على النحو التالي:

5-1-أثر الفساد الإداري والمالي على الإيرادات الحكومية:

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى الفئات غير المستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.

5-2-أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية:

يؤدي الفساد إلى:

-خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع.

-بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافئ الفرص.

-عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق.

-الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع.

-انتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب.

-زيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي.

-انتشار المخدرات والآفات الاجتماعية.

5-3-أثر الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية:

-خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى خفض معدل النمو الاقتصادي.

-الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع بيئة تنافسية حرة، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة.

-الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

-هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة أشغال المناصب العامة.

-تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

-زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

4-5-أثر الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار:

يترك الفساد آثارا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، وذلك كما يلي:

-يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافئ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

-اتخاذ القرارات المصيرية طبقا لمصالح شخصية دون مراعاة للمصالح العامة.

-بروز الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح مع مجموعات مختلفة.

-الإساءة إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم لها الدعم المالي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.

-ضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

-عرقلة التنمية.

-تفاقم الأزمة الاقتصادية.

-الحد من عملية الحراك الاجتماعي.

بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل.